ملخص أطروحة دكتوراه بعنوان:
الفقر والسياسات الاقتصادية في الجزائر ـ دراسة تحليلية ـ

محمد جصاص

الإشكالية:

تعتبر ظاهرة الفقر واحدة من أهم المعضلات التي واجهتها المجتمعات والحكومات والنظريات منذ أقدم العصور. وقد شهدت نهاية القرن العشرين إعادة الاهتمام بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية التي تثيرها ظاهرة تفشي الفقر باتساع مساحته وزيادة عمقه في الدول النامية، خاصة في ظل النتائج المتواضعة لسياسات الإصلاح الاقتصادي التي طبقت في العديد من هذه الدول. وإن كان ارتفاع معدلات الفقر واتساع التفاوت يعد إشكالية ترتبط بالعدالة الاقتصادية والاجتماعية، فإن التشوهات التي تحدث في السياسات الاقتصادية تعد إحدى أهم آليات إنتاج الفقر. فارتباط هذا الأخير بكل مقومات الاقتصاد الكلي ومواضيعه، يجعل من السياسات الاقتصادية الكلية تترك آثارها وتداعياتها -بشكل مباشر أو غير مباشر- على الفقر إما إيجابا أو سلبا.

وقد اكتسب تحليل ظاهرة الفقر في الجزائر أهمية كبيرة مع نهاية عقد الثمانينات من القرن الماضي وذلك في ظل النتائج المخيبة للتوقعات جراء تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، حيث صاحب برامج التصحيح الهيكلي والإصلاح الاقتصادي في الجزائر انخفاضا كبيرا في الاستثمارات العامة والنفقات الاجتماعية في المجالات التي تمس الفقراء بصورة مباشرة، بما في ذلك الخفض الشديد في دعم الأغذية والطاقة، وفي إنشاء البنية الأساسية في المناطق الفقيرة. كما تفهقرت معها الحالة العامة على صعيد التشغيل نتيجة غياب الاستثمارات الجديدة من قبل المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة في ظل تطبيق السياسة العامة وأهداف البرامج مما دفع هذه المؤسسات إلى التسريح الجماعي للعمال إما نتيجة لإعادة الهيكلة أو حلها لعدم إيجاد مصادر التمويل، ما أدى إلى تفاقم البطالة والتي وصلت نسبتها إلى 30% سنة 2000.

وقد صاحب ارتفاع معدل البطالة الناتج عن سياسات الإصلاح انخفاض في مستوى المعيشة لنسبة كبيرة من الأسر الجزائرية، وكان لذلك أثره الملموس على نظام الأسرة الممتدة، فقد ساعد تدهور قطاع التشغيل وغياب تحسين ظروف المعيشة وتطبيق سياسات الإصلاح من زيادة أسعار المواد ذات الاستهلاك الواسع وتدهور المداخيل وانعدام فرص الاستفادة من أدنى الخدمات الاجتماعية على توسع ظاهرة الفقر بشكل سريع خلال فترة التسعينات، حيث وصل عدد الذين يعيشون تحت خط الفقر حسب الإحصاءات الرسمية إلى أكثر من ستة ملايين مواطن جزائري، في حين وصل عدد الذين يحتاجون إلى مساعدة اجتماعية إلى 14 مليون فرد سنة 2000، أي ما يعادل نصف سكان الجزائر.

إن تحسن سعر النفط منذ بداية الألفية الثالثة انعكس إيجابا إيرادات الدولة، ما سمح بإتباع سياسة إنفاقية توسعية تجلت من خلال إطلاق ثلاثة برامج تنموية 2001–2014. وعليه فقد عمل تحسن سعر النفط وارتفاع إيرادات الدولة على تغير توجهات الدولة الاقتصادية من خلال إتباع سياسة مالية توسعية، فضلا إعطاء دور أكثر فعالية للسياسة النقدية في النشاط الاقتصادي بما يؤدي إلى تحقيق الأهداف المسطرة في السيطرة والحفاظ على استقرار الأسعار والنمو السريع للاقتصاد الوطني، وتوجه أكبر نحو الانفتاح التجاري، وكل ذلك بهدف تحقيق النمو الاقتصادي، وتحسين المستوى المعيشي للسكان، وتحقيق التنمية البشرية، والتخفيف من حدة البطالة والفقر. ومن أجل الوقوف على مدى توفيق السياسات الاقتصادية الكلية، المالية منها والنقدية والتجارية، والتي انتهجتها الجزائر في ظل هذه البرامج التنموية (خاصة) في معالجة مشكلة الفقر والتخفيف من حدتها في المجتمع الجزائري، فقد جاء التساؤل الرئيسي لهذه الدراسة كالآتي:

ما هو أثر السياسات الاقتصادية الكلية على الفقر في الجزائر؟

فرضيات البحث:

– السياسات الاقتصادية تؤدي إلى تخفيض الفقر، فضلا عن كونها بيئة حاضنة للمتغيرات الداخلية والخارجية التي تعمل على زيادته.

– سياسات الإصلاح الاقتصادي وتراجع دور الدولة الاجتماعي سببا رئيسا وراء استفحال ظاهرة الفقر في الجزائر.

– تعتبر السياسة المالية السياسة الاقتصادية الأكثر تأثيرا على الفقر في الجزائر.

– إن بناء استراتيجيات الحد من الفقر في الجزائر على التوسع في الإنفاق الاجتماعي، يهدد أي مكاسب محققة في هذا المجال في حالة تعرض الاقتصاد لصدمات خارجية.

أهداف البحث:

تسعى هذه الدراسة أولا للتعرف على ملامح الجهد البحثي الذي قام به الباحثون ومراكز البحث والهيئات الدولية حول العلاقة بين السياسات الاقتصادية والفقر، وذلك بتحليل البحوث والدراسات والتقارير وغيرها من المصادر بما يوفر لنا رؤية واضحة عن هذه العلاقة. ثم ثانيا إبراز تطور وخصائص ظاهرة الفقر في الجزائر، ومدى تأثير السياسات الاقتصادية المتبناة خاصة خلال فترة البرامج التنموية 2001–2014 على هذه الظاهرة، مع عرض للاستراتيجيات التي انتهجتها الجزائر للحد من الفقر، وتحليل نتائجها وآثارها بناء على تحقق من تقدم في أهداف الألفية الإنمائية.

منهجية البحث:

بالنظر للطبيعة المعقدة لظاهرة الفقر، والجدل القائم حول الآثار التي يمكن أن تتركها السياسات الاقتصادية عليها، ارتأينا في هذه الدراسة إتباع توليفة من المناهج العلمية لمعالجة الإشكالية المطروحة، وهي:

- ***أولا:*** المنهج التاريخي الذي سنعرض من خلاله تطور الفكر الاقتصادي بالتركيز على تيارات الفكر الرئيسية.

- ***ثانيا***: المنهج الوصفي التحليلي من أجل وصف ظاهرة الفقر وتحليل مختلف الآليات التي يمكن للسياسات الاقتصادية الكلية أن تؤثر من خلالها على الفقر.
- ***ثالثا***: منهج دراسة حالة، ويخص دراسة حالة الجزائر مع التركيز أكثر على الفترة 2000-2012.

هيكل الدراسة:

من أجل الإحاطة والإلمام بمختلف جوانب الموضوع، فقد ارتأينا تقسيم البحث إلى الدراسة إلى خمسة فصول، تطرقنا فيها بالدراسة والتحليل إلى ما يلي:

الفصل الأول جاء تحت عنوان **الفقر في الفكر الاقتصادي**، وذلك من أجل الإحاطة الجيدة بمختلف الجوانب النظرية لظاهرة الفقر، فكانت بذلك بداية الدراسة بمدخل تاريخي يعنى بتطور اهتمام الفكر الاقتصادي بالفقر من خلال التركيز على تيارات الفكر الاقتصادي الرئيسية، حيث تم التطرق أولا إلى نظرة الإسلام وبعض المفكرين المسلمين إلى قضية الفقر، والتي تركز على حد الكفاية لا حد الكفاف في تفسير الفقر. وبعده تم استعراض الفقر في فكر المدارس الاقتصادية ابتداء من الفكر المركينتلي مرورا بالفكر الفيزيوقراطي والكلاسيكي والنيوكلاسيكي وانتهاء بالفكر الكينزي، واتضح فيه الاختلاف بين المفكرين أولا، حول أسباب الفقر (السمات الشخصية أو سوء توزيع الثروة)، وثانيا، حول دور الدولة في الحد من الفقر (إعانة الفقراء)، بينما كانت رؤيتهم موحدة في تعريف الفقر من خلال تركيزهم على حد الكفاف. وفي نهاية الفصل فقد تم معالجة تطور اهتمام الفكر التنموي بالفقر من فترة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية التي شهدت العديد من التطورات الجوهرية في دراسة توزيع الدخل والفقر والتنمية بحيث يكون من غير المقبول التعامل معها كمرحلة واحدة في الفكر الاقتصادي، فقسمناها لخمس مراحل. فكان النمو الاقتصادي هو الفلسفة التنموية المسيطرة على الفكر الاقتصادي وهدف السياسة الرئيسي حتى

منتصف الخمسينات. وفي الستينات، اهتم الفكر الاقتصادي بدراسة الآثار التوزيعية (السلبية والايجابية) لعملية عملية النمو. وارتكز الفكر في المرحلة الثالثة على سياسات إعادة التوزيع وبشكل مباشر التفاوت. وإن اهتم الفكر التنموي بالبعد الاجتماعي للتنمية خلال الثمانينات، إلا أن هذا المسار الايجابي انحرف بعد تغليب المقاربة الاقتصادية من جديد، من خلال التركيز على النمو الاقتصادي واقتراح سياسات الإصلاح الاقتصادي التي ركنت البشر في المرتبة الثانية من دون النظر إلى آثار هذه السياسات على الفئات الاجتماعية المختلفة. إلا أنه في فترة التسعينات لقيت قضايا الفقر والتفاوت اهتماما كبيرا لم تلقه في أي مرحلة سابقة، جعلها في صدارة الموضوعات التي تحظى باهتمام الفكر التنموي، وشهدت تطورات جوهرية في دراسة الفقر والتفاوت وبالأخص الفقر الذي أصبح محور الاهتمام.

أما الفصل الثاني والمعنون بـ: **مقاربات نظرية لمفهوم وقياس الفقر**، فقد تناول أولا أهم المقاربات النظرية لتحليل الفقر، وتطور مفهومه. وقد سمح تحليل مفهوم الفقر إلى الاستخلاص بأن هناك منظوران أساسيان لتعريف الفقر، يتمثل المنظور الضيق في فقر الدخل، ومضمونه انخفاض الدخل (الإنفاق) عن حد معين، بما لا يمكن معه إشباع الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية. فيما يتمثل المنظور الثاني المنظور الأحدث والأوسع، وهو فقر القدرة، فالفقر ليس قصورا في الدخل فقط، وإنما أيضا في القدرات البشرية (كالصحة والتعليم) بما لا يسمح بالمشاركة في التنمية وجني ثمارها. ويتكامل المنظوران لتحديد الصورة العامة للفقر والمتمثلة في الفقر من منظور التنمية البشرية والذي يعني انعدام الفرص والخيارات ذات الأهمية الأساسية للتنمية البشرية، وهي العيش حياة طويلة في صحة وإبداع والتمتع بمستوى معيشة لائق، إضافة إلى التمتع بالحرية، الكرامة، احترام الذات وكذلك احترام الآخرين. كما ركز الفصل أيضا على مقاييس الفقر المستندة على تعاريفه المختلفة، بداية بالمقاييس النقدية (خطوط الفقر) وانتهاء بالمقاييس غير النقدية المتمثلة في مقياس فقر القدرة

(IPC)، مقياس الفقر البشري (HPI) وأخيرا مقياس الفقر المتعدد الأبعاد (MPI) الذي طرحه برنامج الأمم المتحدة سنة 2010. وبما أن دراسة الفقر لا تقتصر على التحليل الكمي (قياس الفقر) للظاهرة فقط، فقد اختتمنا الفصل بأهم الخصائص التي يشترك فيها الفقراء والمتعلقة بحالة العمل، التعليم، الصحة، السكن والتوزيع الجغرافي، وغيرها من الخصائص التي تسمح بفهم الفقر وتحديد أبعاده ومحدداته.

الفصل الثالث من الدراسة خصص لدراسة **تحليل أثر السياسات الاقتصادية على الفقر**، وذلك بتحليل تأثير السياسة المالية (الإنفاقية والضريبية) على الفقر، وعلاقة السياسة النقدية بالفقر من خلال تحليل أثر أدوات هذه السياسة على المتغيرات الاقتصادية المرتبطة بالفقر كالنمو والتضخم وتوزيع الدخل، فيما اختتمنا الفصل بمحاولة تحليل وتقييم الجدل القائم حول مدى استفادة الفقراء من تحرير التجارة.

الفصل الرابع والمعنون بـ: **الفقر والسياسات الاقتصادية في الجزائر**، تم التطرق فيه إلى تطور ظاهرة الفقر في الجزائر من فترة الاستعمار وإلى غاية تسعينات القرن الماضي، مع الوقوف على الأسباب الحقيقية وراء ارتفاع معدلات الفقر خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية. ثم وبعد استعراض محتوى البرامج التنموية، قمنا بتقييم لأثر السياسة المالية على مؤشرات الفقر في الجزائر خلال الفترة 2000–2012، وبالتحديد على كل من التعليم والصحة والسكن اللائق. وأخيرا قسمنا المبحث الثالث من الفصل إلى قسمين، الأول جاء فيه بيان لأثر السياسة النقدية على الفقر (2000-2012) من خلال قنوات النمو الاقتصادي، والتضخم، والتشغيل، إضافة إلى كل من أسعار الفائدة وسعر الصرف. أما القسم الثاني فقد تطرقنا فيه لأثر الانفتاح التجاري على الفقر في الجزائر (2000-2012) من خلال تحليل أثر بعض المتغيرات على التشغيل وأهمها نمو قطاع الصادرات وتدفق الاستثمار الأجنبي، فضلا عن أثر هذا الانفتاح على القطاع الزراعي والأسعار الغذائية.

أما الفصل الخامس والأخير فكان تحت عنوان **استراتيجيات الحد من الفقر في الجزائر**، والذي حاولنا فيه عرض إستراتيجية شاملة للحد من الفقر، تعكس توجهات المنظمات الدولية وعناصر الأهداف الإنمائية للألفية والتجارب الناجحة للدول التي تمكنت من خفض الفقر بشكل كبير. فكان المبحث الأول مخصص لاستراتيجيات التنمية الاجتماعية التي تشمل نهج رأس المال الاجتماعي (التعليم والصحة) والحماية الاجتماعية والحكم الراشد. فيما عرض المبحث الثاني استراتيجيات التنمية الاقتصادية والمتمثلة في التنمية الزراعية والريفية وبرامج التمويل الأصغر. أما المبحث الأخير من الفصل فتضمن أهم الاستراتيجيات التي اعتمدها الجزائر للحد من الفقر والتهميش، فضلا عن تقييم التقدم المحرز الذي حققته الجزائر في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

نتائج الدراسة:

1- تأكيد الفرضية الأولى من خلال النتائج الآتية:

– تؤثر السياسة المالية بصورة مباشرة وغير مباشرة في الفقر بواسطة القنوات التوزيعية للدخل سواء من خلال آليات سياسة الإنفاق أو الوسائل الضريبية، إلا أن الإنفاق العام يعتبر الأكثر أهمية وارتباطا بالفقر لما له من روابط مباشرة مع كل من التفاوت في توزيع الدخل القومي والنمو الاقتصادي. هذا النمو وإن كان شرطا ضروريا مهما لتقليص الفقر، إلا أنه لا يعد شرطا كافيا لتحقيق ذلك ما لم يقترن بسياسات اقتصادية تعيد توزيع الدخل باتجاه تقليل التفاوت.

– تمارس السياسة النقدية تأثيراتها باتجاه تخفيض الفقر من خلال العلاقة بين النمو والفقر، غير أن الإجراءات التوسعية للسياسة النقدية المؤدية لتخفيض الفقر جراء ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي ومتوسط دخل الفرد وانخفاض البطالة في الأجل القصير، قد تتباين آثارها في الأجل الطويل، حيث يؤثر ارتفاع مستوى التضخم –الذي يزيد من التقلبات في الاقتصاد الكلي– سلبا على دخل الفقراء.

– يعد التضخم أكثر متغيرات السياسة النقدية تأثيرا في الفقر، والضريبة الأكثر قساوة على الفقراء، أولا من خلال انخفاض دخولهم الحقيقة، وثانيا من خلال انحراف توزيع الدخل بعيدا عن دخول عنصر العمل وفي صالح أصحاب رأس المال.

اختلفت الآراء حول نتائج تأثير التجارة الخارجية على الفقر وتوزيع الدخل:

– فقد أكدت بعض الدراسات أن تحرير التجارة له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، والذي يولد بدوره تأثيرات موجبة باتجاه تخفيف الفقر في الأجل الطويل، وإن اعتمد هذا التأثير بدرجة كبيرة على توزيع الدخل.

– مقابل ذلك، فإن الواقع يؤكد أيضا أن تحرير التجارة والتوسع في الانفتاح الاقتصادي أحد آليات إنتاج الفقر عندما يسود في بيئة اقتصادية لا تمتلك الشروط الضرورية للكفاءة الإنتاجية والتنافسية. فقد تسببت العولمة في زيادة قابلية رأس المال على الحركة، وترتب عليه زيادة التفاوت بين العمال المهرة وغير المهرة، فاتسعت فجوة الأجور بينهما، وارتفعت معدلات البطالة في القطاعات التي فقدت الحماية نتيجة منافسة الواردات، فضلا عن انخفاض الإيرادات الحكومية جراء انخفاض التعريفات الجمركية مما أثر على الإنفاق الاجتماعي.

2- تأكيد الفرضية الثانية من خلال النتائج الآتية:

– أدى تطبيق تدابير الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر إلى تحمل تكلفة اجتماعية باهظة، تمثلت في استفحال ظاهرة الفقر في الجزائر. فقد كان لإجراءات الضغط على النفقات العامة وبالأخص ذات الطابع الاجتماعي، فضلا عن رفع أسعار سلع وخدمات القطاع العام والاتجاه نحو توسيع الوعاء الضريبي من خلال رفع الضرائب غير المباشرة، الأثر البالغ على الظروف المعيشية للمواطنين، وأدى إلى ظهور فقراء جدد نتيجة تفاقم مشكلة البطالة وارتفاع نسبة الإعالة وانخفاض الاستهلاك الفردي، فضلا عن اتساع الفوارق الاجتماعية وعدم المساواة في تقاسم أعباء التقشف المفروض.

– لقد انعكست الإصلاحات الاقتصادية في مجملها سلبا على الظروف المعيشية لفئات واسعة من شرائح المجتمع الجزائري، وأفضت إلى ظاهرة فقر متعددة الأبعاد، لا تقتصر على انخفاض الدخل وحسب، بل تتعداه إلى نقص في التغذية، والافتقار للمياه الصالحة للشرب، وانعدام التغطية الصحية وفرص الالتحاق بالتعليم، فضلا عن التهميش والإقصاء الاجتماعي، فشمل فقر الدخل أكثر من خمس السكان (23%)، فكان هناك 6.36 مليون فقير (سنة 1995) منهم 4.3 مليون فقير يقطنون الأرياف. وبمنظور أوسع فقد شمل الفقر البشري 28%، أي أكثر من ربع السكان، بينما أصبح في نهاية الألفية ما يقارب من 14 مليون جزائري في حاجة إلى مساعدة اجتماعية.

3- تأكيد الفرضية الثالثة من خلال النتائج الآتية:

– لقد ساهم ارتفاع أسعار النفط بداية الألفية الثالثة في إتباع الجزائر لسياسة مالية ترتكز على التوسع في الإنفاق العام، تجلت من خلال البرامج التنموية (2001-2014) والتي أعطت أولوية لدعم النمو الاقتصادي ومكافحة الفقر وتحسين إطار معيشة المواطن الجزائري وتأهيله.

– بين تحليل السياسة المالية التركيز الظاهر على الفئات والمناطق المحرومة من خلال عمليات التضامن المدرسي والتوسع في إنجاز المنشآت الصحية القاعدية الخفيفة والسكن الاجتماعي الحضري والريفي، فضلا عن رفع نسبة الربط بالمياه النظيفة بالماء والصرف الصحي الملائم. هذا إلى جانب زيادة التحويلات الاجتماعية المباشرة والتي بلغت 156 مليار دولار خلال الفترة 1999–2012، وهذا ما يمثل 10% من الناتج المحلي الإجمالي، وأزيد من ربع الميزانية العامة للدولة. وقد انعكست السياسة المالية التوسعية والإنفاق الاجتماعي إيجابا على مؤشرات الصحة والتعليم والبيئة السكنية، ما سمح بتراجع مؤشر الفقر البشري من 24.67 سنة 1998 إلى 17.16

سنة 2008، وتحسن مؤشر التنمية البشرية بشكل مستمر أين أصبح أعلى من المتوسط العالمي منذ سنة 2005، وتعدى قيمة 0.700 سنة 2010 ما وضع الجزائر في صف الدول ذات التنمية البشرية العالية ابتداء من هذه السنة.

– برغم أن هدف السياسة النقدية في الجزائر هو دعم النمو الاقتصادي والتحكم في معدلات التضخم وزيادة مستوى التشغيل والتي تؤثر كلها إيجابا على الفقر، فإننا نجد:

* أن النمو المحقق قد ارتبط بشكل كبير بقطاع المحروقات، مما جعله غير مستقرا وخاضعا لتقلبات الأسعار العالمية للنفط، ومع ذلك فقد ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي من 1801 دولار سنة 2000 إلى 5449 دولار سنة 2012. ويبين تحليل توزيع الدخل أنه وإن أبقى هذا النمو على التفاوت في توزيع الدخل لصالح الفئات الغنية، فإن هذا النمو كان محابيا نسبيا للفقراء في الجزائر بدليل:

– ارتفاع نصيب الخمس الأفقر من الإنفاق من 7.8% سنة 2000 إلى 8.4% سنة 2011.

– انخفاض معامل جيني لعدم المساواة من 0.34 سنة 2000 إلى 0.31 سنة 2011.

* لقد وفقت السياسة النقدية في الحفاظ على مستوى منخفض لمعدل التضخم خاصة في النصف الأول من فترة البرامج التنموية، إلا أنها لم تستطع من كبح التضخم في نصف الفترة الثاني، فكانت الزيادة في الأسعار الغذائية هي الزيادة الأقوى من بين جميع المنتجات، مما جعل التضخم أكثر تأثيرا في القدرة الشرائية للفئات الاجتماعية ذات الدخل الثابت المتوسط والمنخفض والتي يستأثر الغذاء على الجزء الأكبر من دخلها.

– لم تنعكس سياسة الانفتاح التجاري في الجزائر إيجابا الفقراء، إذ وعلى الرغم من ارتفاع معدل الانفتاح التجاري إلا أن نمو قطاع الصادرات بقي محصورا في قطاع المحروقات. كما أن تدفق الاستثمار الأجنبي المنخفض أصلا بقي محصورا في قطاع

المحروقات وخدمات الاتصال ذات الكثافة الرأسمالية، والتي إن وفرت فرص عمل جديدة فإنها لم تحقق المأمول منها في امتصاص البطالة بسبب قلة ونوعية فرص العمل المتولدة التي تعتمد على العمالة الماهرة. وإن كان تدفق المزيد من المواد الغذائية الذي به سمح الانفتاح التجاري يعد أمر ايجابي، فإن ارتفاع الأسعار الغذائية في الأسواق العالمية وما يرتبط بها من تكاليف الإنتاج انعكس سلبا على الأسعار الداخلية التي شهدت ارتفاعا مستمرا مما أثر سلبا القدرة الشرائية للطبقات الوسطى والدنيا من المجتمع، وخاصة ذوي الدخل الثابت.

– تعد السياسة المالية في الجزائر السياسة الأكثر تأثيرا في الفقر من خلال العلاقة المباشرة مع الإنفاق الاجتماعي، والذي ساهم التوسع فيه بتحسن أغلب مؤشرات التنمية البشرية المتمثلة في التعليم والصحة ومستوى المعيشة اللائق. مقابل ذلك نرى أن العلاقة غير المباشرة التي تربط الفقر بكل من السياسة النقدية والتجارة الخارجية قد حدّ من أثر السياستين، بل كان سلبيا من خلال أثر كل من التضخم والانفتاح التجاري.

4- تأكيد الفرضية الرابعة من خلال النتائج الآتية:

– لقد تبنت الجزائر إستراتيجية طموحة للحد من الفقر بعد الندوة الوطنية للقضاء على الفقر والتهميش، فركزت على التنمية البشرية والتنمية الريفية وتعزيز مشاركة الفقراء والمهمشين في عملية التنمية؛ وتطوير سوق العمل للتخفيف البطالة التي تعد محاربتها أحد أهم مداخل محاربة الفقر في الجزائر. وإن تقييم الاستراتجيات التي تبنتها الجزائر للحد من الفقر يبين:

* اقتصار برامج الإدماج والتشغيل على مناصب العمل المؤقت وانخفاض أجورها جعلها مسكن ألم للفقراء لا حلا لمشكلة البطالة والفقر.

* غياب المعلومات النوعية عن الحالة الاجتماعية للمستفيد في برامج القرض المصغر وقروض ANSEJ وCNAC إضافة إلى غياب تقييم أثر التشغيل بعد انتهاء البرامج مباشرة ولا لأثرها على التشغيل طويل الأمد أو على الدخل، يجعل من نتائج هذه البرامج على البطالة غير واضحة المعالم، ويجعل من الصعب الحكم على نجاعتها في محاربة الفقر في الجزائر.

مقابل ذلك،

* وعلى الرغم من القيمة النقدية المنخفضة لمنح الدعم والمساعدات المقدمة للفئات المحرومة، إلا أن استفادة المنخرطين فيها من التأمين الصحي يعتبر ذا أهمية أكبر من المنحة ذاتها، خاصة بالنسبة للمسنين.

* أدت التنمية الريفية إلى فك العزلة والتهميش في الكثير من المناطق الريفية وتحسين المستوى المعيشي في الأرياف، وبالأخص بعد استفادة المناطق الريفية من تكامل برامج التشغيل مع برامج السكن والإمداد بالكهرباء وإنشاء المؤسسات الصحية والتعليمية.

* استراتيجيات محاربة الفقر في الجزائر والمرتكزة أساسا على التوسع في الإنفاق الاجتماعي وخاصة على التعليم والصحة والسكن اللائق قد سمحت بتحقيق أغلب الأهداف الإنمائية للألفية قبل موعدها سنة 2015، ما سمح بانخفاض الفقر البشري وتحسن مؤشر التنمية البشرية. فضلا عن انخفاض نسبة الفقر من 12.1% سنة 2000 إلى 5.7% سنة 2005 وإلى أقل من 5% سنة 2011.

– إن اعتماد إيرادات الدولة على عوائد النفط يجعل من التركيز الكبير لاستراتيجيات محاربة الفقر على التوسع في الإنفاق الاجتماعي سواء من خلال تقديم المنح والمساعدات أو الإنفاق الاجتماعي على التعليم والصحة والسكن أو دعم برامج التشغيل والإدماج يجعل من معدلات الفقر عرضة للارتفاع وبشكل كبير في حال

تعرض الاقتصاد للصدمات الخارجية والتي تؤثر بشكل سريع ومباشر على إيرادات الدولة ومن ثم على توجه السياسة الإنفاقية. فانخفاض أسعار النفط سيؤدي إلى انخفاض إيرادات الدولة مما يستلزم الضغط على النفقات والتي يكون الجانب الاجتماعي المستهدف الأول منها، الأمر الذي يؤدي مباشرة إلى ارتفاع معدلات الفقر خاصة وأن الاستراتيجة المتبناة تلعب دور المسكن للتخفيف من تدهور الأوضاع الاجتماعية وليس استئصالا لظاهرة الفقر من المجتمع.

وبناء على ما جاء في دراستنا، فإنه يمكن تقديم بعض الاقتراحات:

– يتطلب حسن الاستهداف توافر بيانات جيدة لتحديد الفقراء وأماكنهم، تكون قادرة على التمييز بين الفقراء المدقعين والأشخاص الذين يعانون حالة مؤقتة وعابرة من الفقر، لتصحيح الصلة بين السياسات والنتائج المتعلقة بتخفيض الفقر.

– يجب أن يصاحب السياسات المشجعة للنمو سياسات تستهدف زيادة استيعاب العمالة، مع ضرورة التوافق بين مخرجات التعليم وسوق العمل.

– التنسيق بين السياسات النقدية والمالية بهدف تقليل مستوى التضخم.

– اعتماد الدعم المستهدف للفئات منخفضة الدخل والفقراء بدلا من الدعم العام سعيا لتحقيق العدالة الاجتماعية.

– الاستمرار في تحسين مؤشرات التنمية البشرية من خلال تعزيز المكاسب التي تحققت في قطاع التعليم والذي يقتضي تحويل التركيز من الكم إلى الكيف.

– تبني سياسة اجتماعية تستهدف تقليل الفوارق الاجتماعية من خلال:

* توسيع مظلة التأمين الصحي لكي تشمل فئات المسنين والأرامل والمعالين.

* التركيز في تقديم المساعدات الاجتماعية على الأسر التي تعولها امرأة والمسنين والمعاقين.

* تحسين منحة التقاعد واعتماد نظام التقاعد الشامل لجميع المسنين البالغين أكثر من 65 سنة، لما لها من أهمية في توفير قدر من الأمان.

– التركيز على تخفيض فقر الدخل من خلال دعم الأنشطة الموجهة للفقراء على مستوى الحضر والريف بـ:

* تعديل برنامج القرض المصغر بتخفيض مدة الحصول على القرض وتسهيل إجراءاته وتقييده بالفئات الفقيرة.

* توسيع برامج الأشغال العامة خاصة في الريف وذلك من أجل زيادة أيام التشغيل في السنة.

* توفير مناصب العمل الدائمة بدلا من المؤقتة.